

## دراسة تحليلية جديدة لـ "ماس" حول تنافسية القطاع الخاص الفلسطيني من منظور اقتصادي

### سياسي

أصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤخراً، دراسة تحليلية حول "تنافسية القطاع الخاص الفلسطيني: تحليل من منظور اقتصادي سياسي"، تركز على الدور المحوري لمؤسسات القطاع الخاص (باستثناء الزراعية) التي تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، في السياق الأوسع لتوجيه السياسة الاقتصادية العامة وتنظيمها. بالاستناد إلى منهجيات التحليل الاقتصادي السياسي المعتمدة عالمياً، تقوم الدراسة بتحليل المعوقات الهيكلية الخارجية والداخلية الثابتة، والبيئة التمكينية، والعوامل الديناميكية المؤثرة في نمو القطاع، ناهيك عن تحديد المجالات الرئيسية لتعزيز أدائه، وتعزيز فرص صموده وآفاق نموه المستقبلية. أعد الدراسة الباحث رجا الخالدي بمعاونة كل من وائل الدايبه وأروى أبو هشيش وعلي جبارين.

في تقديمه للدراسة عبر المدير العام للمعهد د. نبيل قسيس عن أملة "أن تشكل هذه الدراسة مساهمة إضافية للأدبيات والبحوث السابقة التي تناولت مساهمة اقتصاد القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الوطنية. وأضاف أن المعهد رحب بإعداد هذه الدراسة استجابة لاهتمام وكالة دولية مانحة بارزة (الاتحاد الأوروبي) بإجراء بحث تحليلي اقتصادي - سياسي حول القطاع الخاص".

تبين الدراسة على ضوء مراجعة أداء القطاع الخاص بقطاعاته الفرعية (الأنشطة) الاقتصادية السبعة (الصناعة، والبناء، والتجارة الداخلية، والنقل والتخزين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات غير المالية (وتشمل السياحة) والوساطة المالية)، أن تراكم رأس المال الإنتاجي يسير بخطى سريعة في بعض القطاعات، على شكل أصول أو قيمة مضافة. كما يظهر نمط مختلف في قطاع غزة لهذه العملية عن بقية الأراضي الفلسطينية، حيث لا يلعب القطاع الصناعي دوراً كبيراً في القطاع مقارنة بال الضفة.

كما تتناول الدراسة ظاهرة هامة وحديثة وهي "أمولة الاقتصاد الفلسطيني" في سياق عملية تكوين طبقات اجتماعية/ فئات الدخل، ذات مصالح طبقية متميزة، تزامن ظهورها مع ظهور تباينات ظاهرة حادة في مستويات الدخل الأسري. يمكن الاستشهاد بمؤشرات مختلفة حول أشكال القوى الاجتماعية التي تلعب دوراً في تلك التطورات الاقتصادية الاجتماعية، والتي تؤكد على التحولات المرتقبة في المشهد المؤسسي والاستثماري الفلسطيني، وكذلك في قاعدة رأس المال الاجتماعي. وتعزى أهمية الأمولة لدورها في تسهيل تعبئة الموارد اللازمة للاستثمار والوساطة في المعاملات الاقتصادية بشكل عام. لكن لهذا الأمر تداعيات متعددة في بلد كفلسطين، حيث يمكن أن يؤدي ترسيخ نهج الاقتصاد المالي إلى تعريض القطاع المصرفي والأسر المقترضة على حد سواء للمخاطر والى الهيمنة على الاقتصاد الحقيقي.

تشير الدراسة إلى ان الانقسام السياسي الفلسطيني كان له تأثيرات سلبية على فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة في قطاع غزة، خاصة تلك المرتبطة بقطاع الخدمات الصحية والتعليمية وقطاع الأعمال التجارية. من منظور القطاع الخاص، فإن فشل الحكومة في مواجهة العديد من التحديات الاستراتيجية أو في تعزيز النمو الاقتصادي، ساهم في نشر خيبة الأمل بين عموم الناس. كذلك إن تأثير التحديات السياسية التي تلوح في الأفق لا يقل أهمية عن تأثير العوامل الأساسية والديناميكية والتي تحد من أداء اقتصاد القطاع الخاص وآفاقه، ذلك أنه من المحتمل أن تؤثر هذه التحديات تأثيراً هائلاً على الاستقرار والنمو الاقتصادي إذا لم يتم مواجهتها.

من جهة ثانية تشير الدراسة أنه بالرغم من أن الصورة العامة للاقتصاد الوطني تبدو مظلمة على المستوى الكلي، إلا أن هناك نقاط مضيئة في اقتصاد القطاع الخاص، حيث شهدت بعض القطاعات نمواً، ووفرت فرصاً للعمل، وهي متطورة تكنولوجيا مقارنة بغيرها، وتدر استثماراتها عوائد خاصة وعامة. مع ذلك، كانت النجاحات عرضية وجزئية، وكان النمو متفاوتاً، وكانت أكثر الأنشطة نمواً تلك التي تستجيب للتشوهات البنوية للطلب في الاقتصاد حيث حالت القيود المفروضة دون تحقيق النمو لأي أثر إنمائي.

تدعوا الدراسة الجهات المانحة أن تبحث في أنسب الخيارات لتقديم الدعم من بين الخيارات العديدة التي تم اللجوء إليها في الماضي. كما ينبغي بأي سياسات تنفذها السلطة الوطنية الفلسطينية أو الجهات المانحة في المرحلة القادمة أن تهدف لإطلاق طاقات المنشآت الخاصة وتحسين أداء الأسواق، والتفكير على نطاق واسع وطموح، والتدخل على النطاق المركز والمتواضع. وذلك بتركيز هذه السياسات والتدخلات على القضايا المحورية الرئيسية التي سيكون تأثيرها كفيلا بمعالجة الأبعاد الكلية/الجزئية والخارجية/الداخلية للقيود المفروضة على القطاع الخاص. وهذا يعني التعامل مع شركاء من القطاع الخاص يتمتعون بالمصداقية ولهم دور تحفيزي، ويمثلون قطاعهم الاقتصادي أو مؤسساتهم. تلخص الدراسة مجموعة العوامل الأساسية المحركة لنمو القطاع الخاص والتي يأتي على رأسها ضرورة تبني توجه واضح للسياسات العامة والمشاركة في دعم القطاعات الاستراتيجية في اقتصاد القطاع الخاص، ودعم صمود وقوة الاقتصاد الوطني والحد من تعرضه للمخاطر الخارجية، وإعادة دمج قطاع غزة مع الاقتصاد الوطني.

للإطلاع على الدراسة من [هنا](#)